Political Sciences Journal
Issue (71)) **June** (2026) **ISSN**: 1815-5561 **E-ISSN**: 2521-912X

BRICS and Digital Power: Standards Contestation and the Reshaping of the International Order

Alshaimaa Mohamed Mahmoud Hassan*

Receipt date: 21/1/2026 Accepted date: 11/5/2026 Publication date:1/6/2026

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi71.941

Copyrights: © 2026 by the author.
The article is an open access article distributed under the terms and condition of the (CC By) license Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:

This study examines digital power as a structural resource for redistributing influence within the international system, through an analysis of BRICS as a bloc of rising powers seeking to expand their influence in digital governance and standard-setting processes. It addresses the question: To what extent does BRICS' engagement in digital power and standards contestation translate into a structural impact on the reshaping of the international system?

The study adopts a descriptive–analytical approach based on content analysis of key BRICS strategic documents and related initiatives, within a framework that combines the logic of the balance of power, the role of institutions, and the concepts of digital governance and digital sovereignty.

The study concludes that standards contestation constitutes a central mechanism of power transformation. However, the accumulation of BRICS' bargaining influence remains contingent upon disparities in capabilities, divergences in priorities, and the group's ability to institutionalize rules that are both applicable and widely diffused.

Keywords: BRICS, Digital Power, Standards Contestation, Digital Governance, the International Order.

* Assoc.Prof.Dr. / King Faisal University/ College of Law/ Department of Public Law.
a.hassan@kfu.edu.sa
Corresponding author: Alshaimaa Mohamed Mahmoud Hassan**;** email: a.hassan@kfu.edu.sa

مجلّة العلوم السياسية
العدد (71) حزيران (2026) **E-ISSN**: 2521-912X **ISSN:** 1815-5561

البريكس والقوة الرقمية: صراع المعايير وإعادة تشكيل النظام الدولي

الشيماء محمد محمود حسن*

الملخص:

تعالج الدراسة القوة الرقمية بوصفها موردًا بنيويًا لإعادة توزيع النفوذ في النظام الدولي عبر تحليل حالة مجموعة البريكس بوصفها تكتلًا لقوى صاعدة يسعى لتوسيع التأثير نحو الحوكمة الرقمية وصناعة المعايير. وتنطلق من إشكالية: إلى أي مدى يُترجم انخراط البريكس في القوة الرقمية وصراع المعايير إلى أثرٍ بنيوي في إعادة تشكيل النظام الدولي؟ وتعتمد منهجًا وصفيًا–تحليليًا يقوم على تحليل مضمون الوثائق الاستراتيجية والمبادرات ذات الصلة ضمن إطار يجمع منطق توازن القوى ودور المؤسسات ومفاهيم الحوكمة والسيادة الرقمية. وتخلص إلى أن صراع المعايير آلية مركزية لتحول القوة، وأن تراكم النفوذ التفاوضي للبريكس يبقى مشروطًا بتفاوت القدرات وتباين الأولويات والقدرة على مؤسسة قواعد قابلة للتطبيق والانتشار.

الكلمات المفتاحية: البريكس، القوة الرقمية، صراع المعايير، الحوكمة الرقمية، النظام الدولي.

* أستاذ مشارك دكتور/ جامعة الملك فيصل/ كلية الحقوق/ قسم القانون العام.

المقدمة:

يشهد النظام الدولي تحولات متسارعة ترتبط بصعود التكنولوجيا الرقمية بوصفها موردًا استراتيجيًا لإنتاج النفوذ وإعادة توزيع مراكز القوة. ولم تعد المكانة الدولية للدول والتكتلات تقاس فقط بقدراتها العسكرية والاقتصادية، بل كذلك بقدرتها على تطوير البنى الرقمية، والتحكم بتدفقات البيانات، والإسهام في صياغة المعايير المنظمة للتقنيات الحديثة والفضاء السيبراني. وفي هذا السياق، يبرز البريكس بوصفه تكتلًا صاعدًا يسعى إلى توسيع حضوره الدولي عبر الأدوات المؤسسية والرقمية والمعيارية.

وتنبع أهمية الدراسة من بحثها العلاقة بين البريكس والقوة الرقمية وصراع المعايير ضمن إطار واحد من منظور العلاقات الدولية. وترمي إلى بيان كيفية توظيف البريكس للقوة الرقمية، وتحليل مجالات صراع المعايير، وتحديد أدوات التكتل في توسيع حضوره داخل الحوكمة الدولية.

وتتمثل إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي: إلى أي مدى يسهم تكتل البريكس، عن طريق توظيف القوة الرقمية والانخراط في صراع المعايير، في إعادة تشكيل النظام الدولي؟

ويتفرع عنه ثلاثة تساؤلات فرعية:

1- كيف يمكن تأطير القوة الرقمية بوصفها متغيرًا تفسيريًا في العلاقات الدولية؟

2- ما الأدوات والآليات التي يعتمدها تكتل البريكس في توظيف القوة الرقمية وتعزيز حضوره في صراع المعايير؟

3- ما حدود إسهام البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي في ظل تفاوت القدرات بين أعضائه واختلاف أولوياتهم الاستراتيجية؟

وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن البريكس يسعى إلى توظيف القوة الرقمية بوصفها موردًا استراتيجيًا في صراع المعايير بما يعزز حضوره المعياري والمؤسسي، إلا أن فاعلية هذا الدور تظل نسبية ومقيدة بتفاوت القدرات وتباين الأولويات.

وتأسيساً على هذه الفرضية، تتمثل القيمة العلمية للدراسة في بحثها العلاقة بين البريكس والقوة الرقمية وصراع المعايير ضمن إطار تحليلي واحد من منظور العلاقات الدولية، بما يتيح تفسيراً أعمق لكيفية توظيف التكتلات الصاعدة للأدوات الرقمية في توسيع النفوذ والتأثير في القواعد الناظمة للنظام الدولي.

المنهجية:

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي–التحليلي لبحث العلاقة بين البريكس والقوة الرقمية وصراع المعايير في النظام الدولي، عن طريق تحليل الأدبيات النظرية والوثائق والتقارير ذات الصلة، وتتبع المؤشرات الدالة على التحول في مجالات الحوكمة الرقمية والأمن السيبراني والمعايير التقنية، مع الاستعانة بحالتي مصر والسعودية للكشف عن حدود هذا الدور وإمكاناته.

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

أولاً: مفهوم البريكس (BRICS): الدلالة وحدود التعريف

يُقصد بالبريكس التكتل الذي يضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. ويرجع أصل هذا المفهوم إلى نوفمبر 2001، حين استعمل الاقتصادي البريطاني Jim O'Neill مصطلح BRIC للدلالة على البرازيل وروسيا والهند والصين بوصفها قوى اقتصادية صاعدة مرشحة لامتلاك وزن متزايد في الاقتصاد العالمي. قبل أن يكتسب المفهوم بعدًا مؤسسيًا وسياسيًا أوسع بانضمام جنوب أفريقيا سنة 2010، ليصبح التكتل يُعرف بصيغته اللاحقة: BRICS (O'Neill 2001, 1; معلم ووناسي 2021، 736–737). وبذلك انتقل من مجرد توصيف اقتصادي إلى إطار تعاوني أوسع يسعى إلى تنسيق مواقف قوى صاعدة إزاء قضايا الحوكمة الدولية وإعادة توزيع النفوذ في النظام العالمي (BRICS Think Tanks Council 2014, 5-11).

ومن منظور العلاقات الدولية، لا يُفهم البريكس بوصفه منظمة دولية مكتملة البنيان القانوني أو المؤسسي، وإنما بوصفه تكتلًا مرنًا ومنصة متعددة المسارات للتنسيق السياسي والاقتصادي بين قوى صاعدة تسعى إلى توسيع حضورها داخل بنية النظام الدولي. وتتبع

دلالته في هذا السياق من كونه أداة لإعادة التموضع الدولي، ومحاولة لتعديل اختلالات التمثيل في مؤسسات الحوكمة العالمية، وتوسيع هامش التأثير في مسارات صنع القواعد والمعايير، بما ينعكس على شرعية النظام الدولي وتوازنات النفوذ الداخله (بلعربي 2020، 104–123؛ عياد 2023 ,61–102). أمّا حدود هذا التعريف، فتتمثل في أن مرونة التكتل وتباين مصالح أعضائه وأولوياتهم الاستراتيجية تجعل مؤسسته تراكميّة وغير خطية، كما تحدّ من قدرته على تحويل التوافقات العامة إلى قواعد تشغيل دقيقة ومنتظمة بالسرعة نفسها التي تتحرك بها التكتلات الأكثر تجانسًا (Gavrilova and Ryabinin 2016, 185–194؛ قناوي 2020، 63–99؛ حسين 2021، 364–392).

وبناءً على هذا التحديد المفاهيمي للبريكس بوصفه تكتلًا صاعدًا وفاعلًا مرنًا في الحوكمة العالمية، ينتقل التحليل إلى ضبط المفاهيم المفسّرة لتحولات القوة في البيئة الرقمية، ولا سيما مفهوم القوة الرقمية بوصفه أحد المتغيرات الرئيسة في تفسير أنماط النفوذ وإعادة تشكيل القواعد في النظام الدولي.

ثانيًا: ضبط المفاهيم وبناء العلاقات التحليلية

يُقصد بالقوة الرقمية قدرة الدولة أو التكتل على توظيف البيانات الرقمية والبنية التحتية المعلوماتية والشبكات والبرمجيات والقدرات السيبرانية في إنتاج النفوذ أو حمايته أو توسيعه داخل البيئة الدولية (Nye 2010, 4). وتكتسب هذه القوة قيمتها التحليلية في العلاقات الدولية من اقترانها بالقدرة على التأثير في سلوك الفاعلين الآخرين، والتحكم في التدفقات المعلوماتية، وتنسيق الموارد الرقمية مع أشكال القوة الأخرى ضمن المجال الدولي (Noel 2019, 11–12). ويقصد بالموارد الرقمية مجموع الأصول والإمكانات المرتبطة بالبنية الرقمية، بما يشمل البيانات، البنية التحتية المعلوماتية، آليات تبادل البيانات، والسجلات الأساسية، فضلًا عن القدرات البرمجية والتنظيمية والبشرية التي تمكّن الدولة أو التكتل من إنتاج القيمة وتداول المعلومات وتوسيع القدرة على التنسيق والتأثير في البيئة الدولية (Organisation for Economic Co-operation and Development 2024, 12–13; Nye 2010, 4).

وانطلاقًا من هذا التحديد، تتعامل الدراسة مع "القوة الرقمية" لا بوصفها توصيفًا تقنيًا للتقدم المعلوماتي فحسب، بل بوصفها متغيرًا تحليليًا يُقاس أثره السياسي حين يُترجم إلى قواعد ومعايير وآليات امتثال داخل ترتيبات الحوكمة العابرة للحدود. ووفق هذا المنظور، يُستعمل "صراع المعايير" قناةً تفسيرية تربط الموارد الرقمية بإعادة توزيع النفوذ والشرعية في النظام الدولي عبر إنتاج قواعد تشغيل قابلة للانتشار (Drezner 2019, 353–384; BRICS Think Tanks Council 2014, 5–11).

ولإحكام الضبط وتفادي التوسع غير المنضبط، تلتزم الدراسة بثلاثة ضوابط تشغيلية واضحة:

1- حدّ الإسناد: لا يُنسب "أثرٌ معياري" لأي مبادرة رقمية ما لم يثبت انعكاسها في وثائق رسمية أو مخرجات مؤسسية أو مسارات تنسيق قابلة للتتبع (BRICS Think Tanks Council 2014, 5–11).

2- حدّ التمييز: يفصل بين توصيف الموارد الرقمية من جهة، وبين القواعد المنظمة وآليات الامتثال من جهة أخرى؛ لأن موضوع الدراسة هو انتقال الموارد إلى قواعد لا مجرد تراكم القدرات (Schreier 2010, 140–149).

3- حدّ الشرعية: يقرأ صراع المعايير بوصفه صراعًا على قابلية القواعد للتعميم والقبول المؤسسي، لا مجرد اختلاف في تفضيلات تقنية؛ وهو ما يضع الحوكمة الرقمية في صلب التحليل بوصفها ساحة تقاطع بين التحكم والشرعية والمؤسسة (عياد 2023, 61–102; Gavrilova and Ryabinin 2016, 185–194).

ثالثًا: صراع المعايير ومجالاته الرئيسة

لا ينصرف صراع المعايير في البيئة الدولية المعاصرة إلى خلافٍ تقني محض حول مواصفات التشغيل، بل يتصل بالتنافس على سلطة تعريف القواعد التي تنظم المجال الرقمي وتحدد شروط النفاذ إليه والهيمنة داخله. ويظهر هذا الصراع، أولًا، في معايير التكنولوجيا الرقمية المرتبطة ببروتوكولات الاتصال، والتشغيل البيني، والمنصات، والشبكات، وسائر المواصفات التي تجعل النظم والأجهزة والخدمات الرقمية قابلة للتكامل

والعمل العابر للحدود؛ إذ لا تؤدي هذه المعايير وظيفة تقنية فقط، بل تنطوي كذلك على أبعاد اقتصادية وجيوسياسية تمنح الفاعلين القادرين التأثير فيها مزايا استراتيجية في السوق والنفوذ الدولي (Teleanu 2021, 9–10). ويظهر، ثانيًا، في معايير حوكمة البيانات التي تضبط إنشاء البيانات وجمعها وتخزينها واستعمالها وحمايتها وإتاحتها وتبادلها وحذفها عبر الحدود التنظيمية والوطنية، بما يجعلها ساحةً مركزية للتوتر بين متطلبات الانفتاح والسيطرة، والثقة والتنظيم، وإعادة الاستعمال والحماية (OECD 2022, 18–19). ويتجسد، ثالثًا، في المعايير الصناعية والتكنولوجية التي تحدد مواصفات التوافق والاعتماد والسلامة والجودة في الصناعات الرقمية المتقدمة، وتؤثر في القدرة على دخول الأسواق، وتشكيل سلاسل القيمة، وتوجيه المنافسة في القطاعات الاستراتيجية، الأمر الذي يحوّل التقييس من أداة تنظيمية إلى رافعة من روافع التموقع الدولي (Teleanu 2021, 9–10). أما المجال الرابع، فيتمثل في معايير الأمن السيبراني التي تتعلق بقواعد الحماية والمسؤولية والسلوك الواجب في الفضاء السيبراني، وما يرتبط بذلك من تطوير أنماط معيارية ترمي إلى ضبط السلوكيات الضارة، وتعزيز الثقة، وبناء أسس الحوكمة الأمنية الرقمية على المستوى العالمي (Madnick et. al 2023, 1). ومن ثم، فإن صراع المعايير، في مجمله، يعكس تنافسًا سياسيًا على من يملك حق تعريف القاعدة المشروعة، وتحديد أنموذج الحوكمة الرقمية الذي يكتسب قابلية الانتشار والقبول داخل النظام الدولي (Teleanu 2021, 9–10).

ولا يقتصر صراع المعايير على التنافس بشأن أفضل المواصفات التقنية، بل يعكس أيضًا تنافسًا سياسيًا على الشرعية وحدود السيادة في البيئة الرقمية. فالمعيار الذي يتحول إلى قاعدة معترف بها دوليًا لا ينظم التشغيل والامتثال فحسب، بل يكرّس تصورًا معينًا لمن يملك سلطة التنظيم وكيف توزع المسؤوليات بين الدولة والسوق والمنصات والهيئات الدولية. ومن ثم، فإن التنافس على المعايير الرقمية هو في الوقت نفسه تنافس على حق تعريف القاعدة المشروعة والأنموذج الذي ينبغي أن يحكم تدفقات البيانات والاعتماد التقني والأمن السيبراني (Teleanu 2021, 9–10; Musoni et al. 2023, 5–7).

المحور الثاني: القوة الرقمية وصراع المعايير في النظام الدولي

يركّز هذا المحور على البريكس بوصفه فاعلًا يسعى إلى توسيع نفوذه في الحوكمة الرقمية عبر تحويل الثقل الاقتصادي إلى قواعد ومعايير تشغيلية. ويُفحَص منطق الانتقال من التنسيق العام إلى مخرجات أكثر قابلية للتطبيق والانتشار.

أولاً: التحول الرقمي وإعادة تعريف موارد القوة وآليات النفوذ

أفضت الرقمنة المتسارعة إلى نقل جانبٍ مهم من التنافس الدولي من الموارد المادية إلى البنى غير المادية التي تنظّم حركة المعلومات وتدفقات البيانات عبر الحدود (OCED 2022, 18-19؛ Drezner 2019, 353–384). ولا يقتصر الأمر على "إضافة" مورد جديد للقوة؛ بل يتصل بتغيّر بنية الاعتماد نفسها: كيف تُنتج المعرفة ذات القيمة الاستراتيجية، وكيف تُنقل، ومن يمتلك القدرة على تعطيلها أو توجيهها أو إعادة برمجتها بما يخدم مصالحه. وتزداد دلالة هذا التحول حين يُقرأ المجال السيبراني ضمن أجندة الأمن الدولي؛ إذ تتداخل اهتمامات الحماية والردع والثقة مع منطق الترابط الاقتصادي، بما يرفع كلفة الانقطاع والاختراق ويجعل الهشاشة قابلة للانتشار عبر الشبكات (Schreier 2010, 140–149).

لا تتمثل القوة الرقمية في امتلاك التقنية بذاتها بقدر ما تتمثل في التحكم في شروط التشغيل داخل بيئة دولية قائمة على الترابط: من يملك نقاط الاختناق في مسارات التدفق؟ ومن يستطيع تحويل الاعتماد المتبادل إلى رافعة تفاوضية؟ ومن يُحوّل قدرته إلى قواعد تنظيمية ومعايير امتثال تجعل التفوق قابلًا للتعميم والاستمرار؟ هنا يتقدم سؤال الشرعية: كيف تُشرعن قواعد التشغيل؟ ومن يمنحها القبول؟ وما حدود ضبط التدفقات والمنصات دون تفكيك منطق الترابط؟ وهي أسئلة تمهّد لوضع "صراع المعايير" في قلب التحليل السياسي للتحول الرقمي (معلم ووناسي 2021، 739–741 ؛ Schreier 2010, 140–149).

ولإبراز الانتقال في مركز الثقل داخل موارد القوة—من "الوزن المادي" إلى "القواعد والمعايير" ثم إلى "التحكم البنيوي الرقمي" —يُستعمل الجدول (1) بوصفه إطارًا تحليليًا يربط مستويات القوة بأدوات النفوذ وساحات التنافس والمخرجات المتوقعة. موضع

الجدول هنا صحيح؛ لأنه ليس تمهيدًا وصفيًا، بل أداة تفسير تُؤطّر المفهوم قبل الانتقال إلى آليات الاعتماد والمعايير.

الجدول رقم (1) انتقال موارد القوة من الاقتصاد إلى المجال الرقمي (تصور تحليلي)

مستوى القوة في النظام الدولي	آلية النفوذ الغالبة	ساحة التنافس السياسية/ المؤسسية	صورة الأثر المتوقَّع في بنية النظام الدولي
مادي/اقتصادي (رافعة الاعتماد المتبادل)	رافعة تفاوضية عبر الاعتماد: توظيف التجارة والتمويل وسلاسل الإمداد لصناعة مكاسب تفاوضية	مؤسسات الحوكمة الاقتصادية الدولية وآليات إعادة توزيع الموارد	تعديل توازنات التمثيل والقدرة التفاوضية عبر شروط وأدوات التمويل /الاندماج وتوجيه التدفقات
مؤسسي/معياري (صناعة الشرعية والقواعد)	رفع كلفة الخروج عبر الامتثال: تثبيت قواعد مشاركة ومعايير سلوك تُنتج شرعية وتقيّد الخيارات	المنظمات متعددة الأطراف ومسارات التفاوض على القواعد والمعايير	إعادة تعريف "المقبول/الملزم" بما يعيد توزيع الشرعية ويؤثر في أنماط الالتزام
رقمي/بنيوي (التحكم + تثبيت المعايير)	خلق دوائر امتثال تشغيلية: تحويل البيانات والبنى والمنصات إلى شروط تشغيل ومعايير أمن/خصوصية	حوكمة الفضاء الرقمي وصراع المعايير التقنية والتنظيمية	نفوذ بنيوي تراكمي عبر إعادة ترتيب الاعتماد ورفع كلفة الهيمنة وتوسيع الاستقلال الاستراتيجي

المصدر: تجميع المؤلف بالاعتماد على BRICS Think Tanks Council (2014, 4–5)؛ Schreier (2014, 17–18)؛ BRICS Think Tanks Council (2014, 10–11)؛ Hampson and Sulmeyer (2017, 1–3)؛ Schreier (2010, 17–18).

وبناءً عليه، ينتقل التحليل إلى البنى التحتية والتدفقات بوصفها علاقات اعتماد قابلة للتسييس، ثم إلى صراع المعايير بوصفه آلية تحويل الموارد الرقمية إلى أثرٍ معياري.

ثانياً: البنى التحتية الرقمية والتدفقات بوصفها علاقات اعتماد قابلة للتسييس

تتجسد القوة الرقمية في التحكم بالبنى التحتية التي تقوم عليها قابلية الاتصال والتبادل: الشبكات العابرة للحدود، ونقاط العبور، ومراكز البيانات، والمنصات، ونظم المعاملات والمدفوعات. وهذه البنى ليست قنوات محايدة؛ بل تُعيد رسم جغرافيا النفوذ عبر علاقات اعتماد طويلة الأمد على مسارات المرور والخدمات الوسيطة ومزوّدي التحديث وشروط الاستعمال. (Observer Research Foundation and Research and Information System for Developing Countries, 2021). وتصبح القدرة على ضمان الاستمرارية أو التحكم في إيقاع التدفقات ذات أثرٍ تفاوضي وسياسي، خصوصًا عندما تتقاطع مع قطاعات حيوية ووظائف الدولة الأساسية الأساسية (Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) 2022, 18–19).

ويكتسب هذا المستوى عمقه التحليلي حين يُفهم المجال الرقمي بوصفه منظومة طبقية مترابطة؛ إذ يمكن أن تولّد هشاشةُ طبقةٍ واحدة آثارًا متسلسلة تتجاوز الفاعل المباشر إلى الشبكات المعتمدة عليه (Hampson and Sulmeyer 2017, 34–35). لذلك لا تُقاس القوة الرقمية بامتلاك الموارد فقط، بل بقدرة الفاعل على إدارة المخاطر ورفع الموثوقية؛ وإلا تحولت الرقمنة إلى قيدٍ بنيوي يحدّ من الفاعلية بدلًا من أن يعززها (Schreier 2010, 140–149; OECD 2022, 24-27).

ثالثاً: صراع المعايير: من التنافس التقني إلى السياسة والشرعية وإنتاج قواعد الامتثال

لا يُفهم صراع المعايير الرقمية بوصفه خلافًا على "أفضل مواصفة تقنية"، بل بوصفه صراعًا على قواعد التشغيل التي تحدد شروط الدخول والامتثال وحدود السيادة داخل فضاء عابر للحدود. فالمعيار، في جوهره، يُحوّل الاختيارات التنظيمية إلى مرجعية تشغيلية تتكرر في الممارسة، وتكتسب بمرور الزمن طابعًا شبه مُلزِم. يصبح معيار الخصوصية أو الأمن السيبراني أو تدفقات البيانات نقطة ارتكاز لإعادة توزيع النفوذ؛ لأن من يقود صياغته يحدد عمليًا شروط التوافق والامتثال ومسارات الانتشار، ويعيد تشكيل علاقات الاعتماد داخل النظام الدولي (BRICS Think Tanks Council 2014, 5–11).

ويعمل صراع المعايير هنا عبر ثلاث حلقات مترابطة: تحديد القاعدة (تعريف المقبول والمسؤول)، ثم بناء الامتثال (إجراءات تحقق/استجابة تجعل الالتزام أقل كلفة من تجاوزه)، ثم الانتشار عبر سلاسل القيمة الرقمية والتجارة والمنصات بما يُوسع نطاق القاعدة دون إكراه مباشر. وتزداد حساسية هذا الصراع حين يرتبط بالأمن السيبراني؛ إذ يغدو التنافس على معيار الأمن تنافسًا على أنموذج إدارة المخاطر وحدود المسؤولية والالتزام داخل الفضاء السيبراني (Schreier 2010, 140–149; Hampson and Sulmeyer 2017, 21–22).

رابعاً: الحوكمة الرقمية والسيادة الرقمية: مجال القوة وحدودها

تُطرح الحوكمة الرقمية في هذه الدراسة بوصفها ساحةً سياسية–مؤسسية يتداخل فيها الضبط والتحكم مع الشرعية المعيارية وقابلية التنفيذ؛ إذ لا تُنتج القواعد الرقمية أثرًا

بمجرد إعلانها، بل حين تتحول إلى ترتيبات تشغيلية تتضمن تعريفات واضحة ومؤشرات امتثال وآليات تنسيق واستجابة تُعيد إنتاج القاعدة في الممارسة. يصبح السؤال الحاسم هو: من يمتلك القدرة على تحويل الخيارات التنظيمية إلى قواعد تشغيل مستقرة بما يرفع كلفة الخروج ويتيح ترسخها التراكمي داخل بيئات التنظيم الدولي (Gavrilova and Ryabinin 2016, 185–194).

ومن منظور الأمن والثقة، تتبدى الحوكمة الرقمية كآلية لإدارة مخاطر الاعتماد المتبادل في مجالٍ "طبقي" مترابط؛ إذ قد تُطلق هشاشة أي طبقة آثارًا متسلسلة تمتد إلى شبكات أخرى تعتمد عليها. لا تُختزل الحوكمة في تنظيم معياري، بل تعمل كإطار لصناعة الموثوقية عبر إدراج الأمن ضمن معمار التكنولوجيا نفسه، بما يشمل أدوار هيئات ووضع المعايير والمنظمات الفنية ومعايير سلاسل الإمداد وأطر الامتثال (Hampson and Sulmeyer 2017, 34–36).

أما السيادة الرقمية فتُفهم هنا بوصفها مفهومًا تفاوضيًا داخل فضاء عابر للحدود، تحكمه موازنة دقيقة بين الانفتاح التنظيمي ومتطلبات الضبط الوطني/الإقليمي؛ إذ تصطدم محاولات استعادة السيطرة على البيانات والبنى والمنصات بمنطق الترابط العالمي الذي يجعل التحكم الكامل مكلفًا أو غير قابل للتحقق بصورة مطلقة (Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), 2022, 27–30). ومن ثمّ تتشكل منطقة وسطى بين مقاربة تُغلّب التحكم والحماية امتدادًا للأمن القومي، وأخرى تُغلّب التنظيم المشترك ضمانًا لاستمرارية التدفقات وتقليل المخاطر، بما يفسر إدراج الفضاء السيبراني ضمن أجندة الأمن الدولي بوصفه مجالًا تتقاطع فيه المخاطر العابرة للحدود مع الردع والحماية والثقة (Schreier 2010, 140–149).

تمثل الحوكمة الرقمية مجالًا لإعادة توزيع الشرعية: شرعية من يضع القاعدة ومن يحدد الاستثناء ومن يعرّف "السلوك المسؤول" (عياد 2023، 61–102). وتزداد هذه الشرعية وزنًا حين ترتبط بمعايير تشغيل قابلة للتعميم ضمن أطر مؤسسية تتيح التنسيق والتدرج والمواءمة بين التباينات، بما يجعل صراع المعايير خلافًا على أنموذج الحوكمة نفسه لا

على التقنية وحدها، وهو ما تعكسه وثائق التعاون التي تتعامل مع المعايير والتعاون المعلوماتي والتجارة الإلكترونية وبنى "المجتمع الذكي" بوصفها مجالات قابلة لإنتاج قواعد (BRICS Think Tanks Council 2014, 5–1; Asadov et. al 2021, 10-16).

وبذلك تتحدد حدود القوة الرقمية بقدرة الفاعل على ضبط ثلاثة شروط متزامنة: التحكم، التنظيم المؤسسي، والشرعية القابلة للانتشار؛ فإذا تقدمت القدرات دون قواعد، أو القواعد دون ثقة، أو الشرعية دون آليات تنفيذ، تعثر تحويل الموارد الرقمية إلى أثر سياسي مستدام وانقلب المجال الرقمي إلى مصدر هشاشة بدلًا من أن يكون رافعة نفوذ (Schreier 2010, 140–149; Gavrilova and Ryabinin 2016, 185–194).

خامساً: إطار تحليلي للعلاقة بين القوة الرقمية وإعادة تشكيل النظام الدولي

يقوم هذا الإطار—من منظور العلاقات الدولية—على أن الموارد الرقمية لا تتحول إلى نفوذٍ سياسي–دولي مستدام لمجرد توافرها، بل عندما تُترجَم إلى قواعد تضبط سلوك الفاعلين وتُعيد توزيع الاعتماد المتبادل داخل النظام الدولي. تُفسَّر إعادة التشكل في المجال الرقمي بوصفها عملية تراكمية–مؤسسية تبدأ بامتلاك موارد تُنتج قابلية النفوذ، ثم تُحسم عبر صراعٍ على المعايير والشرعية، لتستقر—بدرجات متفاوتة—في ترتيبات حوكمة تمنح القواعد قابلية الانتشار وتُعيد تعريف حدود المقبول والملزم دوليًا (BRICS Think Tanks Council 2014, 5–11).

1-منطق المسار التحليلي: من الموارد إلى القواعد ثم إلى الأثر البنيوي

يرتكز المسار التحليلي على أربع حلقات مترابطة:

أ- الموارد الرقمية (Inputs)

وتشمل البنى التحتية، التدفقات، البيانات، المنصات، القدرات السيبرانية، ونظم المعاملات؛ وهي موارد تُنتج قوةً بنيوية لأنها تفتح/تغلق إمكانات الوصول، لكنها لا تكفي وحدها لصنع أثرٍ سياسي دائم، إذ يرفع الاعتماد المتبادل حساسية المخاطر ويزيد كلفة الثقة والاضطراب (Schreier 2010, 140–149).

ب- آلية التحويل إلى قواعد (Mechanism of Translation)

وهي الحلقة التي ينتقل فيها التنافس من امتلاك الموارد إلى صناعة القواعد التي تنظّم عمل المجال الرقمي. هنا يتجسد صراع المعايير كقناة سياسية لتحويل القدرة إلى شرط تشغيل يقيّد الخيارات ويرفع كلفة المخالفة، عبر التنافس على قواعد الخصوصية والأمن والتجارة الرقمية وحدود التدفق، بما يُرسّخ نفوذًا معيارياً متدرجًا (BRICS Think Tanks Council 2014, 5–11).

ت– الامتثال والانتشار (Compliance & Diffusion)

وفيها تُختبر القوة المعيارية سياسيًا عبر القدرة على بناء ترتيبات امتثال ومعايير تشغيل وآليات تنسيق تجعل الالتزام أقل كلفة من تجاوزه. وتؤكد أدبيات حوكمة الأمن السيبراني أن الأمن لا يُنتج بالسياسات وحدها، بل بإدراجه داخل معمار التكنولوجيا عبر أدوار هيئات وضع المعايير والمنظمات الفنية ومعايير سلاسل الإمداد وأطر الامتثال (Hampson and Sulmeyer 2017, 36).

ث– الأثر البنيوي (Structural Outcome)

ويُقاس في العلاقات الدولية كتغيّر تدريجي في توزيع النفوذ والقدرة التفاوضية وحدود الشرعية التنظيمية داخل الحوكمة العالمية، تبعًا لمدى نجاح القواعد في بناء الثقة وتقليل المخاطر في فضاءٍ تتسم طبقاته بترابط يجعل الخلل قابلاً لإطلاق آثار متسلسلة واسعة (Hampson and Sulmeyer 2017, 34–35; Schreier 2010, 140–149).

2–تشغيل الإطار: كيف نرصد الانتقال من "قدرة رقمية" إلى "نفوذ معياري"

ولمنع بقاء الإطار وصفيًا، تُعتمد مؤشرات تشغيلية تُظهر متى تصبح المبادرة الرقمية نفوذًا سياسيًا:

أ– مؤشر القابلية للتقنين:

هل تحولت المبادرة إلى قواعد/مبادئ/مخرجات رسمية تتضمن لغة تنظيمية وشروط امتثال وأهدافًا قابلة للقياس، أم بقيت في مستوى إعلان نوايا؟ (BRICS Think Tanks Council 2014, 5–11).

ب–مؤشر المؤسسة والتكرار:

هل توجد آليات تنسيق منتظمة ومسارات متابعة بما يشير إلى انتقال التفاعل من وقتية المواقف إلى سلوك مؤسسي قابل للتراكم؟ (Hampson and Sulmeyer 2017, 36).

ت–مؤشر الامتثال والثقة:

هل ترتبط القواعد بترتيبات ثقة سيبرانية واستجابة وتبادل معلومات تقلل المخاطر داخل شبكة اعتماد متبادل، أم تُعيق الهشاشة قبولها وانتشارها؟ (Schreier 2010, 140–149; Hampson and Sulmeyer 2017, 34–35).

ث–مؤشر الانتشار خارج الدائرة الأصلية:

هل يتجاوز أثر القواعد نطاق الفاعل/التكتل عبر سلاسل القيمة الرقمية أو أطر التوافق الفني والتنظيمي، بحيث تتحول إلى مرجعية حاكمة تتسع دوائر تطبيقها؟ (BRICS Think Tanks Council 2014, 5–11).

وبهذا الإطار، لا تُقرأ القوة الرقمية كرصيدٍ تقني، بل كمسارٍ سياسي–مؤسسي يُعاد عبره ترتيب النفوذ داخل النظام الدولي: من موارد تُنتج الاعتماد، إلى قواعد تضبط السلوك وتعيد تعريف الشرعية، ثم إلى امتثال وانتشار يقيسان مقدار الأثر البنيوي.

المحور الثالث: البريكس كفاعل معياري رقمي– أدوات التأثير ومسارات الحوكمة

يركّز هذا المحور على انتقال البريكس من تكتّل اقتصادي إلى فاعلٍ يسعى—بدرجات متفاوتة—إلى توسيع نفوذه في الحوكمة الرقمية بوصفها ساحة لتوزيع السلطة والشرعية عبر القواعد. في منظور العلاقات الدولية، لا يتحقق النفوذ فقط بتراكم الموارد، بل بالقدرة على تحويلها إلى قواعد تشغيل ومعايير امتثال تُنتج أنماط اعتماد وتعيد توزيع القدرة التفاوضية. يفحص المحور منطق التحويل من "التنسيق" إلى محاولة بناء قواعد قابلة للترسيخ والانتشار.

أولاً: من الثقل الاقتصادي إلى مشروع نفوذ معياري رقمي

يُفهم صعود البريكس—في التحليل البنيوي للعلاقات الدولية—بوصفه نتاج تحول تدريجي في توزيع الموارد الاقتصادية وما يستتبعه من مطالب إصلاح التمثيل داخل مؤسسات الحوكمة المالية (الخزرجي وعبد الحميد 2016، 2–4؛ قناوي 2020، 63–99). غير

أن التحول الذي تلتقطه هذه الدراسة يتمثل في اتساع مفهوم النفوذ ليشمل القدرة على التأثير في البنى القاعدية التي تنتج الاعتماد وتعيد توزيع المكانة داخل النظام الدولي، وفي مقدمتها المجال الرقمي بما يشتمل عليه من بيانات وتدفقات وبنى تحتية ومعايير تشغيل عابرة للحدود (BRICS Think Tanks Council 2014, 5–11؛ Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), 2022, 27–30).

وبذلك، يصبح الانتقال من "كتلة اقتصادية" إلى "فاعل معياري" انتقالًا من تحسين الموقع داخل ترتيبات قائمة إلى منافسة على قواعد تنظيم مجالات باتت تصنع النفوذ: تدفقات البيانات، الأمن السيبراني، التجارة الرقمية، وشروط الامتثال التنظيمي والتقني. ويُفسَّر "صراع المعايير" هنا بوصفه صراعًا سياسيًا على الشرعية وحدود السيادة في فضاء يتجاوز الحدود الوطنية، لا مجرد تنافس فني على مواصفات محايدة (Schreier 2010, 140–149).

وتؤكد بعض الأدبيات العربية أن التكتلات الصاعدة—ومنها البريكس—توظف التعددية بوصفها مدخلًا لإعادة ترتيب ميزان القوة وتوسيع هامش المناورة في مسارات الحوكمة، بما يحدّ من احتكار المراكز المهيمنة لمفاتيح التنظيم الدولي (المصري وعلوش 2016، 443–460؛ الجادر ويونس 2019، 29–50). كما يوضح اتجاه آخر أن المشروع يتطور من مطلب "التمثيل" إلى بناء أدوات تأثير متراكمة تستهدف تعديل قواعد اللعبة، لا مجرد التكيّف معها (بلعربي 2020، 104–123). وتُسنِد الوثائق المؤسسية ذلك بإدراج التعاون المعلوماتي والتقني والتجارة الإلكترونية ضمن استراتيجية طويلة الأجل، بما يثبت الملف الرقمي كمسار حوكمي قابل للتراكم (BRICS Think Tanks Council 2014, 36).

وبناءً عليه، لا يقتصر التحليل على تعداد المبادرات، بل يتجه إلى تفسير آليات التحويل التي تسمح بتحويل الثقل إلى أثر معياري داخل الحوكمة الرقمية الدولية. ويفترض هذا المحور أربع حلقات مترابطة: المؤسسة، وصناعة القواعد، وبناء الشرعية، وتقليل الاعتماد. ويعرض الجدول (2) هذه الحلقات وأدواتها وشروط فاعليتها ومصادر تعثرها.

الجدول رقم (2) مصفوفة تفسيرية لآليات التحويل داخل البريكس
(Mechanisms–Tools–Conditions–Risks)

الآلية التحويلية داخل البريكس	أدواتها/قنواتها التشغيلية	شرط النجاح السياسي–المؤسسي	الخطر/القيد المقابل (ماذا يفسد التحويل؟)
مؤسسة التعاون الرقمي (تحويل التنسيق إلى مسار مستمر)	وثائق استراتيجية مشتركة، فرق عمل/منتديات، أجندات دورية، مسارات متابعة	حد أدنى من اتساق الأولويات وقدرة على تحويل "البيان" إلى إجراءات	تباين النماذج وتحوّل المسار إلى تنسيق رمزي غير مُلزِم
بناء معايير مشتركة (تحويل القدرة إلى "قواعد تشغيل")	أطر الأمن السيبراني، مبادئ الخصوصية، قواعد تدفقات البيانات، معايير التجارة الرقمية	بناء ثقة تقنية–سياسية وقابلية تطبيق (امتثال/تحقق/استجابة)	الهشاشة/الاختراق + تضارب تصورات السيادة والخصوصية بين الأعضاء
إنتاج شرعية إصلاحية (تسويغ المعيار وتوسيع قبوله)	خطاب التعددية الرقمية، سردية العدالة التمثيلية، المطالبة بإصلاح الحوكمة الرقمية	قدرة على الإقناع الدولي وربط القواعد بمنافع الاستقرار/الثقة وتقليل المخاطر	مقاومة المركز وإعادة تأطير مطالب البريكس كتهديد تنظيمي/أمني
تقليل الاعتماد البنيوي (تخفيف التبعية لهيمنة البنى/المنصات)	بدائل تشغيلية (منصات/بنى/مدفوعات)، شراكات تقنية، تمويل رقمي، سلاسل قيمة رقمية	استثمارات طويلة الأجل + تكامل تشغيلي يجعل البديل قابلاً للاستعمال	كلفة مرتفعة + صعوبات الانتشار + "تكاليف التحول" (Switching Costs)

المصدر: إعداد المؤلف بالاعتماد على BRICS Think Tanks Council (2014, 10–11)؛ Hampson and Sulmeyer (2017, 1–3)؛ Schreier (2010, 17–18).

وتُظهر المصفوفة أن الأثر المعياري ليس نتيجة تلقائية للثقل الاقتصادي، بل حصيلة نجاح حلقات التحويل تحت قيود التباين الداخلي ومنافسة المعايير خارجيًا. وبناءً عليه، يوفّر توسّع عضوية مجموعة البريكس BRICS إطارًا مناسبًا لتحليل موقع مصر والسعودية بوصفهما حالتين لاختبار قابلية القواعد على الانتشار، وما يستتبعه ذلك من إعادة توزيعٍ للشرعية وتعزيزٍ للرافعة التفاوضية داخل الحوكمة الرقمية.

ثانياً: مصر والسعودية في أفق البريكس وصراع المعايير الرقمية

تأسيسًا على ما سبق، لا يُقاس توسّع البريكس بزيادة العضوية عددًا، بل بقدرته على توسيع نطاق القاعدة المعيارية: أي تحويل الثقل والتموضع المؤسسي إلى قواعد امتثال ومعايير تشغيل قابلة للانتشار. فالمعايير الرقمية—في منظور العلاقات الدولية—قواعد حوكمة تُعيد توزيع الشرعية، وتحدد كلفة الامتثال، وتعيد ترسيم حدود السيادة داخل

النظام الدولي؛ ومن ثمّ يغدو إدراج قوى إقليمية وازنة اختبارًا عمليًا لـ«الشرعية التشغيلية» داخل الحوكمة متعددة الأطراف والقانون الدولي (عياد 2023، 61–102).

1- مصر— من الحضور التفاوضي إلى قابلية الاندراج المعياري

تكتسب حالة مصر أهمية خاصة في سياق الدراسة بوصفها انضمت رسميًا إلى مجموعة البريكس عضوًا كاملًا في عام 2024، وهو ما منحها موقعًا جديدًا داخل تكتل يسعى إلى توسيع حضوره في بنية النظام الدولي. وتُظهر حالة مصر أن الانخراط مع البريكس لا يُختزل في العائد الاقتصادي المباشر، بل في تحويل المشاركة إلى رافعة تفاوضية ضمن مسارات التفاوض المؤسسي وصياغة القواعد. ويبرز هنا الفرق بين "المشاركة" كمدخل للتفاعل، و"العضوية" كتحولٍ يُفترض أن ينعكس على شروط الحركة داخل بنية النظام الدولي وإدارة الاعتماد المتبادل وحدود الالتزام المؤسسي (قناوي، 2020، ص 66). لذا، يتحدد وزن الانضمام بقدرته على إنتاج أثرٍ معياري في الحوكمة—ومنها صراع المعايير—عبر قابلية تحويل التوافق إلى قواعد تشغيل قابلة للتعميم والانتشار، وهو ما يرتبط بشرط "القابلية المؤسسية للمعيار": القدرة التنظيمية، واستقرار مسارات التنسيق، وترجمة المشاركة إلى صياغات أكثر تحديدًا وآليات متابعة (العزب 2023، 15–50؛ قناوي 2020 ، 90–91).

2- السعودية وتوسّع البريكس: إعادة تموضع معياري داخل شبكة صنع القواعد

تختلف السعودية، في مقاربتها للعلاقة مع البريكس عن الحالة المصرية من حيث الوضع المؤسسي وطبيعة الاندراج؛ إذ إن الدعوة التي وُجّهت إليها في قمة جوهانسبرغ عام 2023 لم تُفضِ إلى اندراج عضوي نهائي محسوم، وهو ما يجعل موقعها أقرب إلى الانفتاح الاستراتيجي المحسوب منه إلى الاندماج المؤسسي المكتمل داخل التكتل. وعلى هذا الأساس، تكتسب الحالة السعودية أهميتها في تحليل العلاقات الدولية من حيث إنها تُبرز كيف يمكن للثقل الإقليمي أن يتحول إلى رافعة تفاوضية داخل منافسة المعايير، لا بوصفه وزنًا ماديًا فحسب، بل بوصفه قدرةً على التأثير في قواعد التشغيل ومسارات الامتثال العابرة للحدود. ويزداد هذا المعنى وضوحًا عندما يُفهم التوسع بوصفه

اختبارًا لقدرة البريكس على توسيع نطاق القاعدة، لا مجرد توسيع العضوية، أي تحويل التوافق السياسي إلى قواعد قابلة للانتشار داخل بُنى الحوكمة (عياد 2023، 61–102). وفي هذا السياق، لا تُقاس جدوى التوسع بزيادة المقاعد، بل بقدرته على توليد مزايا تفاوضية عبر قنوات مؤسسية وتمويلية تُخفف تبعية الاعتماد وتُعيد ترتيب خيارات الامتثال، وهو ما تبرز دلالته في النقاش حول أدوات البريكس الاقتصادية والمؤسسية بوصفها أذرع نفوذ داخل النظام الدولي (Latino 2017, 11–25). وعلى المستوى التشغيلي، ترتبط قابلية الانتقال من "الوزن" إلى "الأثر المعياري" بقدرة التكتل على إنتاج صيغ تعاون ومعايير أكثر تحديدًا في الملفات الرقمية والتجارية، بما يرفع كلفة الخروج ويمنح القاعدة قابلية انتشار أوسع (BRICS Think Tanks Council 2014, 5–11).

3- الربط التحليلي: الشرعية التنظيمية وشبكات الامتثال في «سوق المعايير»

لا يترسخ المعيار لأنه «الأفضل تقنيًا» فحسب، بل حين يغدو مرجعية تشغيل تُقلل عدم اليقين وتثبت توقعات السلوك داخل الحوكمة متعددة الأطراف (عياد 2023، 61–102). وعليه، فإن إدراج مصر والسعودية يختبر قدرة البريكس على توسيع نطاق القاعدة عبر شبكات امتثال تتجاوز الدائرة الداخلية، (قناوي 2020، 91؛ BRICS 2023, 25). وهو ما يتعزز عندما يقترن البعد المعياري بسندٍ وظيفي—تمويلي/تنموي—يخفف التبعية ويرفع القدرة التفاوضية في «سوق المعايير»، شرط أن تُسند هذه الاتجاهات بمخرجات تشغيلية قابلة للتتبع داخل وثائق التكتل.

ثالثاً: أدوات البريكس في إنتاج أثر رقمي– معياري

أدوات البريكس في المجال الرقمي، لا تُقرأ بوصفها وسائل تقنية منفصلة، بل بوصفها أدوات تأثير يتداخل فيها المؤسسي والتنظيمي، والتكنولوجي، والمعرفي، والدبلوماسي. وتتحدد فاعليتها بقدرتها على نقل التعاون من مستوى التنسيق العام إلى مستوى الترتيب المؤسسي والقواعد والمعايير القابلة للتطبيق والانتشار داخل الحوكمة الدولية.

1- الأدوات المؤسسية والتنظيمية: من تثبيت الأجندة إلى إنتاج مسارات الامتثال

تتمثل الأدوات المؤسسية والتنظيمية للبريكس في الوثائق الاستراتيجية، وآليات التشاور السياسي، ومسارات العمل المنتظمة، والمنتديات القطاعية، إلى جانب المؤسسات المالية والتنموية التي تمنح التعاون درجة أعلى من الاستمرارية والقدرة على التراكم. وتنبع أهمية هذه الأدوات من أنها لا تقتصر على تنظيم التفاعل بين الأعضاء، بل تُسهم في تثبيت الملفات داخل قنوات تفاوضية مستقرة، وتنتج لغة مشتركة ومفاهيم مرجعية قابلة للتحول التدريجي إلى قواعد تشغيل ومعايير امتثال (عياد 2023، 61–102). وفي هذا السياق، تكتسب المؤسسات المالية والتنموية البديلة أهمية خاصة؛ لأنها تمنح التكتل أدوات عملية لتخفيف الاعتماد على القنوات التقليدية المهيمنة، وتربط بين التنسيق السياسي والقدرة على الإسناد المؤسسي والوظيفي. كما أن إدراج ملفات مثل المجتمع المعلوماتي، والتقنيات، والتجارة الإلكترونية، والاقتصاد الرقمي ضمن الوثائق الاستراتيجية للبريكس يرفع احتمالية انتقال هذه الموضوعات من مستوى الإعلان السياسي إلى مستوى الترتيب التنظيمي والمعياري، بما يعزز قدرة التكتل على التأثير في بعض مسارات الحوكمة العالمية وصنع القواعد (BRICS Think Tanks Council 2014, 18; Schreier 2010, 140–149). ويمنح هذا التثبيت البريكس قدرة أكبر على توحيد المفاهيم المرجعية التي تغذي صراع المعايير لاحقًا.

2- الأدوات التكنولوجية والبنية التحتية الرقمية: السند التشغيلي للقواعد

إن القواعد والمعايير الرقمية، لا تكتسب فاعليتها من مجرد إعلانها، بل من اقترانها ببنية تقنية ووظيفية تسمح بتطبيقها وتعميمها. ومن هنا، تظهر أهمية الأدوات التكنولوجية والبنية التحتية الرقمية في تجربة البريكس، ولا سيما ما يتصل بالاتصال، والمنصات، والبنى المعلوماتية، ونظم المعاملات، وآليات تبادل البيانات، والقدرات المرتبطة بالتحول الرقمي. فهذه الأدوات تمنح القواعد المقترحة قابلية تشغيلية، وتقلل كلفة الامتثال لها، وتوفر بدائل عملية تحد من الاعتماد الأحادي على المراكز التقليدية للتكنولوجيا والتمويل والبنية الرقمية. وفي المنطق الدولي، لا تنتشر القواعد بالخطاب وحده؛ بل تحتاج إلى سند وظيفي يجعل البديل ممكن الاستعمال، ويمنح الفاعلين

الآخرين مصلحة في اعتماده أو التكيف معه. ولذلك، فإن البنية التحتية الرقمية لا تمثل عنصرًا مساعدًا فحسب، بل تُعد من الشروط الأساسية لتحويل المبادرات السياسية إلى نفوذ معياري قابل للترسخ والانتشار (BRICS Think Tanks Council 2014, 5-11; Makarova 2014, 152-159).

3- القوة البشرية والمعرفية: إنتاج الخبرة وصياغة الرؤية المعيارية

يرتبط الأثر الرقمي–المعياري أيضًا بامتلاك قاعدة بشرية ومعرفية قادرة على إنتاج الخبرة، وتوليد الرؤى، وصياغة البدائل التنظيمية والتقنية. فالتكتلات لا تؤثر في مسارات الحوكمة الرقمية بالموارد المادية وحدها، بل كذلك عبر ما تمتلكه من خبرات تقنية، ومراكز تفكير، وشبكات بحث، ومسارات تعلم جماعي، وقدرات على تحويل المعرفة إلى سياسات ومعايير قابلة للتداول داخل المؤسسات الدولية. ومن هذه الزاوية، تُعد القوة البشرية والمعرفية أحد الشروط الأساسية لانتقال البريكس من موقع المستجيب للقواعد إلى موقع المساهم في تعريفها؛ لأنها تمد التكتل بالقدرة على بلورة مفاهيم مرجعية، وصياغة مرافعات تنظيمية، وتقديم تصورات أكثر تماسكًا بشأن الحوكمة الرقمية والأمن السيبراني والتجارة الإلكترونية. ومن ثم، فإن القيمة الاستراتيجية لهذا البعد لا تكمن فقط في تراكم الخبرة، بل في قابليتها للتحول إلى رصيد تفاوضي ومعياري داخل المجال الدولي (عياد 2023، 61–102؛ BRICS Think Tanks Council 2014, 18).

4- الدبلوماسية الرقمية: توسيع الحضور داخل شبكات التفاوض وصنع القواعد

تمثل الدبلوماسية الرقمية أداة محورية في هذا السياق؛ لأنها تتيح للبريكس تنسيق مواقفه، والدفاع عن تصوراته، وتوسيع حضوره داخل شبكات التفاوض المرتبطة بالقضايا الرقمية العالمية. ولا يقتصر أثر هذا البعد في الاتصال السياسي أو الرمزي، بل يمتد إلى إدارة الخطاب، وبناء التحالفات، والدفع نحو إدراج قضايا بعينها داخل الأجندات الدولية، والمشاركة في النقاشات المتعلقة بالمعايير الرقمية والأمن السيبراني وحوكمة البيانات. وتنبع أهميتها من أنها تشكل حلقة وصل بين الموارد والمؤسسات والمعايير، إذ تسمح بتحويل المواقف العامة إلى ضغط تفاوضي، وربط الأدوات الوظيفية بالأهداف التنظيمية، وتعزيز قابلية القواعد التي يدعمها التكتل للانتشار والقبول. وبهذا المعنى،

فإن الدبلوماسية الرقمية لا تمثل أداة تكميلية، بل تُعد جزءًا من البنية التي يتشكل من طريقها النفوذ الرقمي–المعياري للبريكس داخل الحوكمة الدولية (BRICS Think Tanks Council 2014, 5–11؛ عياد 2023، 61–102).

5- حصيلة الأدوات: الانتقال من الوزن إلى القواعد

يتحدد الأثر الرقمي–المعياري للبريكس عندما تتساند الأدوات المؤسسية والتنظيمية مع الأدوات التكنولوجية والبنية التحتية الرقمية، وتتقاطع مع القوة البشرية والمعرفية والدبلوماسية الرقمية ضمن مسار واحد يربط بين تثبيت الأجندة، وتعريف القواعد، وتوفير إمكانات التطبيق، وتوسيع القبول الدولي. وعندئذٍ ينتقل التكتل تدريجيًا من مجرد الثقل الاقتصادي والسياسي إلى ممارسة شكل أكثر تركيبًا من النفوذ، يقوم على التأثير في شروط التشغيل والامتثال وإعادة ترتيب الاعتماد داخل الحوكمة الرقمية (الجادر ويونس 2019، 29–50؛ بلعربي 2020، 104–123). غير أن هذا المسار يظل مقيدًا بجملة من الشروط، في مقدمتها مسألة الأمن والثقة؛ لأن غياب ترتيبات موثوقية كافية يحد من قدرة القواعد على الانتشار، ويجعل الرقمنة نفسها مصدرًا للهشاشة بدلًا من أن تكون رافعة للاستقرار والنفوذ المعياري (Schreier 2010, 140–149).

رابعاً: مسارات الحوكمة الرقمية داخل مجموعة البريكس: مجالات التركيز وآليات العمل

تُعد التجارة الألكترونية مسارًا مرجّحًا لإنتاج أثر معياري؛ لأن تنظيم المنصات والمدفوعات وحماية المستهلك وإدارة البيانات يترجم مباشرة إلى قواعد تشغيل عابرة للحدود. وتزداد قيمتها السياسية عندما تتحول من دعم عام إلى ترتيبات امتثال قابلة للمتابعة داخل وثائق ومسارات عمل البريكس. (Organisation for Economic Co–operation and Development (OECD) 2022, 27–30).

1– البيانات وتدفقات المعلومات: تنظيم القيمة الاستراتيجية للمعلومة

يتصل ملف البيانات مباشرةً بمصادر القوة في العلاقات الدولية؛ لأن تنظيم التدفقات يحدّد، في جوهره، شروط الوصول والتوزيع والتحكم: من يملك حق النفاذ، ومن يضع ضوابط الاستعمال، وكيف تُحوَّل البيانات من قيمة اقتصادية إلى نفوذ تفاوضي داخل

بيئة دولية مترابطة. وفي المجال الرقمي تتحول البيانات إلى مورد سياسي/أمني، بما يفتح مجالًا لتفاوض معياري حول السيادة وحدود التنظيم عبر الحدود. يظل الوزن المعياري لأي تعاون في هذا الملف مرهونًا بوجود قواعد حماية واستجابة تقلل المخاطر وتؤسس حدًا أدنى من الثقة اللازمة للانتشار (Schreier 2010, 140–149).

2- الأمن السيبراني والثقة: شرط الانتشار المعياري

ويقصد بالأمن السيبراني القدرة على حماية استخدام الفضاء السيبراني أو الدفاع عنه في مواجهة الهجمات السيبرانية (Kissel 2013, 58).

يعمل الأمن السيبراني بوصفه متغيرًا حاكمًا؛ لأن المجال الرقمي قائم على طبقات مترابطة، بما يجعل هشاشة طبقة واحدة قادرة على إطلاق آثار متسلسلة تتجاوز الفاعل المباشر وتنعكس على شبكات الاعتماد ذاتها (Hampson and Sulmeyer 2017, 34–35). تُختبر جدية مسارات الحوكمة الرقمية بقدرتها على إنتاج ترتيبات ثقة: معايير حماية، وقواعد استجابة، وتبادل معلومات يحد من الهشاشة. وبدون ذلك تتراجع شرعية القواعد وقابليتها للقبول خارج الدائرة الداخلية؛ لأن الثقة هنا ليست قيمة خطابية، بل شرط تشغيل سياسي–مؤسسي لاستدامة الامتثال.

3- المجتمع الذكي والابتكار: من التحديث إلى أنموذج قابل للتعميم

يشير إدراج "المجتمع الذكي" والابتكار في أجندة البريكس إلى تصور للتحول الرقمي بوصفه نمطًا قابلًا للتدويل لا مجرد تحديث داخلي. وتُظهر الوثائق اهتمامًا بهذه المجالات بوصفها ملفات يمكن أن تسند سردية معيارية حول التنمية الرقمية (BRICS Think Tanks Council 2014, 36). غير أن تحويل السردية إلى أثر معياري في النظام الدولي يتوقف على توافر قواعد تشغيل واضحة تجعل الأنموذج قابلاً للاقتباس والامتثال، لا مجرد طموح تحديثي؛ إذ إن القابلية للتعميم هي ما يمنح الأنموذج وزنًا معياريًا خارج نطاقه الوطني.

أ- صراع المعايير الرقمية وآليات توسيع الأثر التفاوضي

يتحدد موقع البريكس في صراع المعايير عبر بعدين متلازمين: شرعية خطابية تؤطر المطالب ضمن إصلاح الحوكمة وتوسيع التعددية، وقدرة قواعدية/تشغيلية تنتج لغة تنظيم تحدد شروط التشغيل وحدود المسؤولية والامتثال في ملفات التدفقات والأمن والتجارة الرقمية. وتغدو القاعدة—لا البيان—الأداة التي تُحوّل الموارد الرقمية إلى نفوذ تفاوضي؛ لأنها تُثبت شروط المشاركة وتخلق تكاليف امتثال وتبعيات تشغيلية داخل شبكات الاعتماد. وتظل الشرعية التشغيلية للقاعدة رهينة بترتيبات موثوقية تقلل المخاطر؛ كما تؤكد الأدبيات أن الأمن يُبنى جزئيًا عبر إدماجه في معمار التكنولوجيا نفسه وأدوار واضعي المعايير وأطر الامتثال (Hampson and Sulmeyer 2017, 36؛ Schreier 2010, 140–149).

ب- مؤشرات الانتقال من التنسيق إلى قواعد قابلة للتعميم

لا يثبت توصيف البريكس كفاعل معياري رقمي دون مؤشرات تُظهر انتقاله من تنسيق سياسي عام إلى قدرة حوكمية تُنتج قواعد وتعيد توزيع النفوذ داخل النظام الدولي:

- مستوى الصياغة التنظيمية: انتقال المخرجات من دعمٍ عام إلى لغة تنظيمية محدِّدة تتضمن تعريفات ومبادئ وشروط تنفيذ قابلة للقياس؛ بما يعني الانتقال من "التوافق السياسي" إلى معايير تضبط السلوك الدولي وتعيد تعريف المقبول والملزِم في المجال الرقمي (BRICS Think Tanks Council 2014, 5–11).
- الاستقرار المؤسسي والتراكم: انتظام المسارات والمنتديات وآليات المتابعة بما يراكم "لغة تفاوضية مشتركة" ويخفض كلفة إعادة التوافق؛ وهو شرط مؤسسي لتحويل الملف الرقمي إلى مسار حوكمة مستمر لا إلى مواقف وقتية.
- قابلية الثقة والأمن: وجود ترتيبات حماية واستجابة وتبادل معلومات تقلل الهشاشة في بيئة اعتماد متبادل؛ لأن شرعية القاعدة الرقمية وانتشارها يرتبطان بقدرتها على خفض المخاطر وتوفير حد أدنى من الموثوقية داخل شبكة ترابط عالية الحساسية (Hampson and Sulmeyer 2017, 34–35 ; Schreier, 2010).

- قابلية الانتشار خارج الدائرة الأصلية: اتساع دائرة الامتثال عبر الشراكات وسلاسل القيمة والتوافقات الفنية/التنظيمية؛ بما يحول القاعدة من إطار داخلي إلى مرجعية أوسع تُحدث أثرًا بنيويًا في علاقات الاعتماد وتوازنات القدرة التفاوضية.

وبذلك يتحدد الوزن الدولي للمسار الرقمي للبريكس بقدرته على تحويل الثقل الاقتصادي إلى قواعد تشغيل ومعايير امتثال تُنتج شرعية وتعيد ترتيب الاعتماد، بما ينعكس تراكميًا على موقعه التفاوضي داخل الحوكمة الرقمية العالمية.

المحور الرابع : انعكاسات صراع المعايير على إعادة تشكيل النظام الدولي.. حدود الأثر وشروط الاستدامة

يحلّل هذا المحور كيف ينعكس صراع المعايير الرقمية على إعادة تشكيل النظام الدولي بصورة تراكمية عبر قواعد التشغيل والامتثال، مع بيان حدود الأثر وشروط استدامته في ظل التباين الداخلي ومنافسة الانتشار خارجيًا.

أولاً: مواضع الأثر البنيوي لصراع المعايير في المجال الرقمي

لا يظهر أثر صراع المعايير بوصفه تحولات مباشرة من نمط مؤشرات القوة المادية، بل يتجسد في نقاط ارتكاز تتراكم عندها القواعد وتتحول إلى مرجعيات تشغيل. يتمثل الموضع الأول في قنوات إنتاج القواعد، إذ تتبلور المعايير عبر مسارات فنية وتنظيمية ومؤسسية، ثم تُترجم إلى قواعد امتثال تعيد تعريف المقبول تنظيميًا وشروط المشاركة، بما يمنح من يقود صياغتها شرعية تنظيمية داخل الحوكمة الرقمية العالمية (BRICS Think Tanks Council 2014, 5–11).

ويتصل الموضع الثاني بسلاسل القيمة الرقمية وشبكات الاعتماد؛ إذ تعمل المعايير— حتى قبل تبلورها في صيغ قانونية—كقواعد سوقية وتشغيلية تنتج تكاليف انتقال وتفرض امتثالًا ضمنيًا عبر المنصات والبنى التحتية. وعندما يترسخ معيار تشغيل في تدفقات البيانات أو التجارة الرقمية، يعاد توزيع القدرة التفاوضية تدريجيًا عبر إعادة ترتيب الاعتماد وتحديد من يملك "ميزة القاعدة" ومن يتحمل "كلفة الامتثال" (BRICS Think Tanks Council 2014, 5–11).

أما الموضع الثالث فيتمثل في منظومات الثقة السيبرانية بوصفها شرطًا حاكمًا للقبول والانتشار. ففي بيئة اعتماد متبادل عالية الحساسية، ترتبط قابلية المعيار للتعميم بقدرته على تقليل المخاطر وتوفير الموثوقية والاستجابة، خاصةً وأن المجال الرقمي طبقي/متداخل بحيث قد تُطلق هشاشة طبقة واحدة آثارًا متسلسلة تتجاوز الفاعل المباشر إلى شبكات متعددة تعتمد عليه (Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), 2022, 24–27; Hampson and Sulmeyer 2017, 34–35).

ويتمثل الموضع الرابع في البنى التحتية العابرة للحدود؛ إذ إن الانتشار المعياري يفترض قابلية تنفيذ وبنية تشغيل داعمة. فالمعيار الذي لا يقترن بإمكانات تشغيل وثقة وتنسيق يميل إلى الانحصار في مستوى الخطاب، في حين يصبح المعيار القابل للتطبيق أقرب إلى التعميم وإنتاج أثر ممتد (Schreier 2010, 140–149).

ثانيًا: مستويات الأثر المعياري في إعادة تشكيل النظام الدولي

يُقاس أثر صراع المعايير الرقمية—في منظور العلاقات الدولية—على مستويات مترابطة تُظهر انتقال النفوذ من المورد إلى القاعدة ثم إلى البناء المؤسسي فالشرعية التنظيمية. يتمثل المستوى الأول في أثر القواعد؛ أي تحوّل معيارٍ أو مبدأٍ تنظيمي إلى مرجعية تشغيل تُنظّم فعليًا تدفقات البيانات ومعايير الأمن والتجارة الرقمية، بما ينقل التأثير من امتلاك القدرة إلى امتلاك "قواعد المشاركة والامتثال" داخل الحوكمة الرقمية (BRICS Think Tanks Council 2014, 5–11).

ويتمثل المستوى الثاني في أثر المؤسسات؛ أي ترجمة القواعد إلى ترتيبات متابعة وتنفيذ وتنسيق تُكسبها الاستمرارية وقابلية التكرار، وتدفعها من نطاق التوصية إلى وزنٍ مرجعي أعلى داخل بيئات التنظيم الدولي (Gavrilova and Ryabinin 2016, 185–194).

أما المستوى الثالث فيتصل بـ أثر الشرعية؛ أي قابلية القواعد للتعميم والقبول خارج نطاقها الأولي، وهي قابلية لا تُستمد من الصياغة وحدها، بل من الموثوقية التشغيلية وخفض المخاطر في مجال رقمي شديد الاعتماد المتبادل، بما يميّز بين معيارٍ تكتلي محدود ومعيارٍ قابل للاندراج في بنية الحوكمة العالمية.

ثالثًا: القيود الداخلية داخل البريكس وحدود تحويل الرقمنة إلى نفوذ معياري

يتحدد سقف الأثر المعياري للبريكس بقيود داخلية؛ فإنتاج معيار رقمي قابل للانتشار يفترض حدًا أدنى من التقارب في الأولويات ونُظم التنظيم، لأن القواعد الرقمية تمس ملفات سيادية حساسة مثل الخصوصية وتدفقات البيانات وإدارة المخاطر والثقة والاستجابة (دهش والغراوي 2020، 77–82؛ Gavrilova and Ryabinin 2016, 186–187). ومع تباين النماذج وتفاوت القدرات، يبطؤ الانتقال من التوافق العام إلى قواعد تشغيل دقيقة، وتضعف قابلية القواعد للترسخ خارجيًا ما لم تُدعَم بمؤسسة أعلى وآليات متابعة أكثر انتظامًا.

رابعًا: القيود الخارجية وتنافس المعايير بوصفه صراعًا على الانتشار والامتثال

لا ينفصل صراع المعايير عن بنية القوة؛ فالمعايير السائدة تمنح المراكز قدرة تعريف شروط الامتثال، لذلك تُواجَه محاولات إنتاج قواعد بديلة بمقاومة تُثبّت الاعتماد عبر المنصات والسوق وسلاسل القيمة وترفع كلفة التحول. كما يُسيّس الأمن السيبراني بوصفه معيارًا للثقة، فتُعاد صياغة حدود الشراكة ومشاركة البيانات وفق خطاب المخاطر. ومن ثم يغدو النفوذ المعياري مشروطًا بقدرة الفاعل على إدارة المخاطر وبناء ترتيبات ثقة في فضاء رقمي طبقي يتيح للخلل أن يُطلق آثارًا متسلسلة (Schreier 2010, 140–149; Hampson and Sulmeyer 2017, 34–35).

خامسًا: شروط الاستدامة—من المبادرة إلى القاعدة إلى القبول

ترتبط استدامة الأثر المعياري بتحقق شروط متلازمة تُحوّل المبادرات إلى قواعد قابلة للترسخ والانتشار. أولها المؤسسة: أي تحويل المبادرات إلى ترتيبات تشغيل قابلة للقياس والمتابعة؛ لأن قوة المعيار تتحدد بقدر ما يتجسد في إجراءات امتثال وآليات استجابة ومسارات متابعة، لا بمجرد الإعلان (Hampson and Sulmeyer 2017, 36). وثانيها تقاربٌ معياري أدنى داخل التكتل يحد من تآكل الاتساق، إذ إن اتساع التباين في نماذج التنظيم والسيادة الرقمية يضعف قابلية القاعدة للانتشار واكتساب قوة مرجعية خارج دائرتها الأولى (Gavrilova and Ryabinin 2016, 186–187). وثالثها بناء الثقة

السيبرانية عبر قواعد حماية واستجابة وتبادل معلومات تُخفض المخاطر وتضبط المسؤوليات، وإلا تراجعت الشرعية التشغيلية للقواعد وتقلص قبولها (Schreier 2010, 140–149). ورابعها قابلية القبول الدولي؛ أي تقديم القواعد بوصفها قابلة للتعميم ومنسجمة مع مقتضيات الشرعية في الحوكمة الدولية، بما يرفع فرص انتشارها في بيئة تنافسية.

يخلص المحور إلى أن صراع المعايير الرقمية يُحدث أثرًا بنيويًا تراكميًا عبر ترسيخ قواعد تشغيل وشبكات امتثال تُعيد ترتيب الاعتماد والقدرة التفاوضية وحدود الشرعية في الحوكمة العالمية، مع بقاء استدامة هذا الأثر مشروطةً بتضييق فجوات التباين داخل البريكس، ومؤسسة قواعد قابلة للتنفيذ، وبناء حدٍّ أدنى من الثقة السيبرانية في بيئة تنافس معياري ومقاومة من المراكز.

المناقشات:

في ضوء مراجعة الأدبيات السابقة، تُقدَّم النتائج والمناقشات بوصفهما ترجمةً تحليلية لمسار الحُجّة؛ إذ تُبيّن—ضمن منظور العلاقات الدولية—مدى قدرة البريكس على تحويل الوزن الاقتصادي إلى نفوذٍ معياري عبر صراع المعايير الرقمية، وتختبر فروض الدراسة على هذا الأساس.

1-صراع المعايير كآلية لإعادة توزيع النفوذ داخل بنية النظام الدولي

تُظهر النتائج أن صراع المعايير الرقمية لم يعد خلافًا تقنيًا محضًا، بل غدا قناة لإعادة توزيع النفوذ داخل النظام الدولي؛ لأن السيطرة على قواعد التشغيل المرتبطة بالخصوصية وأمن المعلومات وتدفقات البيانات والتجارة الرقمية تتحول إلى سلطة تنظيمية تحدد شروط المشاركة والامتثال. وبهذا المعنى، تسند النتائج الفرضية الأولى، إذ إن قدرة الفاعل على تثبيت معايير قابلة للتعميم تمنحه أفضلية بنيوية تتجاوز وضع المواصفة التقنية إلى إعادة تعريف ما يُعد مقبولًا وملزمًا داخل ترتيبات الحوكمة العالمية.

2-الوزن الاقتصادي لا يتحول إلى نفوذ معياري إلا عبر القدرة على إنتاج قواعد تشغيل قابلة للانتشار

وتؤكد الدراسة، اتساقًا مع الفرضية الثانية، أن الوزن الاقتصادي للبريكس لا يتحول إلى نفوذ معياري رقمي بمجرد التوافق السياسي أو اتساع الأجندة المعلنة، بل عبر القدرة على ترجمة الموارد الرقمية إلى قواعد تشغيل محددة وآليات متابعة قابلة للتطبيق. وتكشف وثائق البريكس ومبادراته عن توجه متزايد نحو تثبيت ملفات مثل الأمن السيبراني والتجارة الألكترونية والمجتمع المعلوماتي، بما يعكس إدراكًا لأهمية الحوكمة الرقمية في إعادة تشكيل النظام الدولي. غير أن نقطة الحسم تظل في الانتقال من لغة المبادئ العامة إلى لغة القواعد القابلة للامتثال؛ فكلما اقتربت المخرجات من تحديد شروط تشغيل ومعايير متابعة أكثر وضوحًا، ارتفعت فرص تراكم نفوذ معياري فعلي. ومن هذا المنطلق، يُقرأ توسع العضوية، بما في ذلك حالتا مصر والسعودية، بوصفه اختبارًا لقدرة التكتل على توسيع دوائر الامتثال والاندراج المعياري، لا مجرد توسيع التمثيل السياسي.

3-حدود الأثر المعياري للبريكس تُحدَّد ببنية التكتل وببنية المنافسة الدولية على الشرعية والامتثال

تثبت النتائج، وفق الفرضية الثالثة، أن الأثر المعياري للبريكس يظل محكومًا بقيود داخلية وخارجية متلازمة. فعلى المستوى الداخلي، يحد تفاوت القدرات الرقمية وتباين أولويات التنظيم والسيادة بين أعضائه من إمكان إنتاج قواعد أكثر اتساقًا وقابلية للانتشار. وعلى المستوى الخارجي، تواجه مبادراته منافسة معيارية من مراكز قائمة تعمل على تثبيت الاعتماد على منصات وبنى ومعايير سائدة، ورفع كلفة التحول نحو البدائل. وفي هذا السياق، تغدو الثقة شرطًا تشغيليًا للشرعية؛ إذ إن القواعد التي لا تسندها ترتيبات حماية واستجابة وتبادل معلومات يصعب أن تكتسب قبولًا مستقرًا. ومن ثم، فإن أثر البريكس المعياري، حتى حين يتشكل، يظل تراكميًا ومشروطًا بقدرته على تقليص فجوات التباين الداخلي، وتعزيز المؤسسة، وبناء ثقة سيبرانية تسمح بانتقال القواعد من التنسيق الداخلي إلى مرجعية تشغيلية أوسع.

تُفضي النتائج إلى دلالات تطبيقية لجدول الأعمال الرقمي للبريكس في سياق الحوكمة العالمية. أولًا، تشير الدراسة إلى ضرورة الانتقال من الصيغ المعيارية العامة إلى قواعد تشغيل ومعايير امتثال أكثر تحديدًا وقابلة للمتابعة، بما يتيح تقييم التقدم ويعزّز قابلية التبنّي الخارجي. ثانيًا، تبرز أهمية تقوية الاتساق المؤسسي داخل التكتل عبر مؤسسة مسارات العمل وآليات المتابعة والتقييم وتقليص فجوات التنفيذ؛ لأن تذبذب الالتزام الداخلي يحدّ من قوة الإقناع المعياري ويضعف فرص الانتشار. ثالثًا، تُظهر النتائج أن ترتيبات الثقة السيبرانية—في مجالات الحماية والاستجابة وتبادل المعلومات—ليست عنصرًا تقنيًا فحسب، بل شرطٌ سياسي لتعزيز الشرعية التشغيلية وخفض كلفة التبنّي لدى الشركاء والفاعلين الآخرين، بما يدعم تنافسية المعايير في سياق صراع المعايير الرقمية.

الخاتمة:

تكشف الدراسة أن القوة الرقمية أصبحت أحد المداخل الأساسية لفهم التحولات الجارية في بنية النظام الدولي، وأن تكتل البريكس يسعى إلى استثمار هذا المجال من أجل توسيع هامش تأثيره الدولي، ليس فقط عبر التعاون الاقتصادي، وإنما أيضاً عبر الحضور في مجالات الحوكمة الرقمية والمعايير التقنية والأمن السيبراني. وقد أوضح التحليل أن صراع المعايير يمثل بعداً مركزياً في هذا المسار؛ لأنه يتعلق بتحديد القواعد التي تنظم المجال الرقمي العالمي، وبالجهات القادرة على إضفاء الشرعية عليها.

كما بيّنت الدراسة أن البريكس يعتمد على مجموعة من الأدوات المتداخلة، تشمل الأدوات المؤسسية، التنظيمية، التكنولوجية، المعرفية والدبلوماسية، في محاولة لتحويل ثقله الاقتصادي والسياسي إلى قدرة أكبر على التأثير في البيئة الرقمية الدولية. ومع ذلك، فإن هذا الدور لا يزال يواجه جملة من القيود، من أهمها تفاوت القدرات بين أعضاء التكتل، واختلاف أولوياتهم، وتباين مواقعهم في النظام الدولي، علاوةً على استمرار هيمنة قوى كبرى على أجزاء واسعة من البنى الرقمية والمعيارية العالمية.

وتظهر حالتا مصر والسعودية أن التفاعل مع البريكس لا يسير وفق نمط واحد؛ في حين تمثل مصر حالة اندماج رسمي داخل التكتل منذ عام 2024، تعكس السعودية مقاربة أكثر حذراً ومرونة تحكمها حسابات استراتيجية أوسع. وهو ما يدل على أن العلاقة بالبريكس ليست مجرد مسألة عضوية، بل ترتبط أيضاً بكيفية توظيفه كإطارٍ لإعادة التموضع داخل بيئة دولية متغيرة.

Acknowledgments
Funding statement: No funding available.
Conflict of interest statement: The author declares no conflict of interest.

قائمة المصادر:

الجادر، سرمد زكي، و يونس مؤيد يونس. 2019. "بريكس والتوظيف الواقعي الليبرالي لمقاومة الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي". *مجلة حمورابي* 7، عدد.31–32 (اكتوبر): 29–50.
https://search.emarefa.net/detail/BIM-1024465.

الخزرجي، ليلى عاشور حاجم، وسالي موفق عبد الحميد. 2016. "تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة: مجموعة البريكس (BRICS) أنموذجًا." *قضايا سياسية*، العدد.45–46 (اغسطس): 1–47.
https://search.emarefa.net/detail/BIM-912177.

العزب، هبه جمال الدين محمد. 2023. "مصر وبنك التنمية لتكتل البريكس: الفرص والتحديات." *آفاق آسيوية* 7، عدد.12 (اغسطس): 28–63.
https://doi.org/10.21608/sis.2023.217085.1099

المصري، خالد، ومناف محمد علوش. 2016. " دور التكتلات الاقتصادية الدولية في تغيير بنية النظام الدولي "البريكس" انموذجاً." *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية* والقانونية 38, عدد.3 (حزيران): 443–460.
https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4852/download

بلعربي، علي. 2020. "التعاون في إطار مجموعة البريكس وتأثيره على النظام الدولي السائد." *مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية* 8, عدد.1 (كانون الثاني): 104–123.
https://asjp.cerist.dz/en/article/143390

حسين، إسلام إبراهيم. 2021. "تجمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة: الفعالية والجاذبية." *المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية* 6، عدد.11 (يناير) : 364–392.
https://doi.org/10.21608/esalexu.2021.139490

دهش، فاضل جواد، وإسراء حسن سيلان الغراوي. 2020. "دور استراتيجية النمو غير المتوازن في تحقيق النمو الاقتصادي لدول البريكس للمدة (2009–2017)." *مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية* 12, عدد.35 (مارس): 77–99. https://kjeas.uowasit.edu.iq/index.php/kjeas/article/view/240

عياد، إيهاب محمد أبو المجد. 2023. "الإقليمية الجديدة وإعادة توازنات القوى في النظام الدولي: مجموعة البريكس وإعادة الصياغة الجيوستراتيجية." *مجلة كلية السياسة والاقتصاد* 21، عدد.20 (تشرين الاول):61–102.
https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-1528575-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%88%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%89-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88

قناوي، عزت ملوك. 2020. "تأثير تجمع دول بريكس (BRICS) على النظام الاقتصادي الدولي مع الإشارة إلى مدى إمكانية انضمام مصر لعضوية التجمع." *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد*.9 (يناير): 63–99.
https://csj.journals.ekb.eg/article_135867_ab1f71aeba5a66d9e3b653db6c116459.pdf

معلم، أم البنين، و لزهر وناسي. 2021. "دور تكتل البريكس في تحولات النظام الاقتصادي الدولي." *تنمية الموارد البشرية* 16، عدد.4 (ديسمبر): 734–756. https://asjp.cerist.dz/en/article/172620

List of References:

Al-Azzb, Heba Jamal Alden Mohammed. 2023. "Egypt and the BRICS Development Bank: Opportunities and Challenges." *Asian Horiziones* 7, no.12 (Augest): 28-63. https://doi.org/10.21608/sis.2023.217085.1099 (in Arabic).

Al-Jader, Sarmad Zaki, and Younis Muayyad Younis. 2019. "BRICS and the Realist–Liberal Use to Resist American Hegemony in the International System." *Hammurabi Journal* 7, no.31–32 (October):29–50. https://search.emarefa.net/detail/BIM-1024465 (in Arabic).

Al-Khazraji, Layla Ashour Hajim, and Sali Muwafaq Abd al-Hamid. 2016. "The Bloc of Emerging Economic Powers: The BRICS Group as a Model." *Political Issues*, no.45-46 (August): 1–47. https://search.emarefa.net/detail/BIM-912177 (in Arabic).

Al-Masri, Khalid, and Manaf Mohammed Alloush. 2016. "The Role of International Economic Blocs in Changing the Structure of the International System: BRICS as a Model." *Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies—Economic and Legal Sciences Series* 38, no.3 (June): 443–460. https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4852/download (in Arabic).

Asadov, Babek, Vladimir Gavrilenko, and Stanislav Nemchenko. 2021. "BRICS in International Legal Space: Humanitarian Imperatives of International Security." *BRICS Law Journal* 8, no.1 (2021): 8–34. https://doi.org/10.21684/2412-2343-2021-8-1-8-34

Belaarabi, Ali. 2020. "Cooperation within the BRICS group and its impact on the prevailing international order." *Al-Bahith Journal for Academic Studies* 8, no.1 (January): 104-123. https://asjp.cerist.dz/en/article/143390 (in Arabic).

BRICS Think Tanks Council. 2014. "Towards a Long-Term Strategy for BRICS". February, 2014. https://bricsthinktankscouncil.org/wp-content/uploads/2024/09/2014-BTTC-Recommendations.pdf

Dahsh, Fadil Jawad, and Israa Hassan Saylan Al-Gharawi. 2020. "The Role of the Unbalanced Growth Strategy in Achieving Economic Growth in BRICS Countries (2009–2017)." *Al-Kout Journal for Economic and Administrative Sciences* 12, no.35 (March): 77–99. https://kjeas.uowasit.edu.iq/index.php/kjeas/article/view/240 (in Arabic).

Drezner, Daniel W. 2019. "Technological Change and International Relations." *International Relations* 33, no.2 (March): 286-303. https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/0047117819834629

Eyad, Ihab Mohamed Abu al-Majd. 2023. "New Regionalism and the Rebalancing of Power in the International System: BRICS and Geostrategic Reframing." *College of Politics and Economics Journal* 21, no.20 (October): 61–102. https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-1528575-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%88%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%89-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88 (in Arabic).

Gavrilova, Nina, and Yevgeny Ryabinin. 2016. "BRICS: The History of Formation and Development Prospects." *Mariupol State University Journal: Series of History and Political Science*, no.15 (2016): 185–194. https://cyberleninka.ru/article/n/brics-the-history-of-formation-and-development-prospects/viewer

Hampson, Fen Osler, and Michael Sulmeyer, eds. 2017. *Getting Beyond Norms: New Approaches to International Cyber Security Challenges*. Waterloo, ON: Centre for International Governance Innovation. https://www.jstor.org/stable/resrep05241.1

Hussein, Islam Ibrahim. 2021. "BRICS and Emerging Economic Powers: Effectiveness and Attractiveness." *Scientific Journal of the Faculty of Economic Studies and Political Science* 6, no.11 (January): 364–392. https://doi.org/10.21608/esalexu.2021.139490 (in Arabic).

Kissel, Richard, ed. 2013. *Glossary of Key Information Security Terms*. NIST Interagency Report 7298 Revision 2. Gaithersburg, MD: National Institute of Standards and Technology. https://doi.org/10.6028/NIST.IR.7298r2

Latino, Agostina Orsola. 2017. "The New Development Bank: Another BRICS in the Wall?" In *Accountability, Transparency and Democracy in the Functioning of Bretton Woods Institutions*, edited by Elena Sciso, 47-69. Switzerland: Springer International Publishing.

Madnick, Benjamin, Keman Huang, and Stuart Madnick. 2023. "The Evolution of Global Cybersecurity Norms in the Digital Age: A Longitudinal Study of the Cybersecurity Norm Development Process." *Information Security Journal: A Global*

Perspective 33, no.1 (April): 1-22. https://doi.org/10.1080/19393555.2023.2201482

Makarova, Irina. 2014. "Comparative Study of BRICS Decisions Regarding the Main Guidelines of International Financial and Economic Infrastructure Reform." *Journal of the Higher School of Economics and Law*, no.4 (2014): 152–159. https://cyberleninka.ru/article/n/comparative-study-of-brics-decisions-regarding-the-main-guidelines-of-international-financial-and-economic-infrastructure-reform/viewer

Muallim, Umm al-Banin, and Lazhar Wonasi. 2021. "The Role of BRICS in Transformations of the International Economic System." *Human Resources Development* 16, no.4 (December): 734–756. https://asjp.cerist.dz/en/article/172620 (in Arabic).

Musoni, Melody, Poorva Karkare, Chloe Teevan, and Ennatu Domingo. 2023. "Global Approaches to Digital Sovereignty: Competing Definitions and Contrasting Policy." European Centre for Development Policy Management. May 22, 2023. https://ecdpm.org/work/global-approaches-digital-sovereignty-competing-definitions-and-contrasting-policy

Noel, Jean-Christophe. 2019. *What Is Digital Power?*. France: French Institute of International Relation. https://www.ifri.org/sites/default/files/migrated_files/documents/atoms/files/noel_digital_power_2019.pdf

Nye, Joseph. 2010. "Cyber Power." Harvard Kennedy School: Belfer Center for Science and International Affairs. May, 2010. https://www.belfercenter.org/publication/cyber-power

Observer Research Foundation and Research and Information System for Developing Countries. 2021. *The Future of BRICS*. New Delhi: Observer Research Foundation. https://www.orfonline.org/public/uploads/posts/pdf/20221229113818.pdf

O'Neill, Jim. 2001. "Building Better Global Economic BRICs". Global Economics Paper No. 66. New York: Goldman Sachs. https://www.almendron.com/tribuna/wp-content/uploads/2013/04/build-better-brics.pdf

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). 2022. "Going Digital Guide to Data Governance Policy Making." December 14, 2022. https://doi.org/10.1787/40d53904-en

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). 2024. "Digital Public Infrastructure for Digital Governments." December 20, 2024. https://doi.org/10.1787/ff525dc8-en

Qenawy, Ezzat Molouk. 2020. "The Impact of the BRICS Group on the International Economic System with Reference to the Possibility of Egypt Joining the Group." *Contemporary Business Studies Journal*, no.9 (January): 63–99. https://csj.journals.ekb.eg/article_135867_ab1f71aeba5a66d9e3b653db6c116459.pdf (in Arabic).

Schreier, Fred. 2010. "Trends and Challenges in International Security: An Inventory." Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF). January 1, 2010.

https://www.dcaf.ch/sites/default/files/publications/documents/OP19_schreier_trendsandchallenges.pdf

Teleanu, Sorina. 2021. *The Geopolitics of Digital Standards: China's Role in Standard-Setting Organisations.* Geneva: DiploFoundation/Geneva Internet Platform and Konrad Adenauer Foundation. https://www.diplomacy.edu/wp-content/uploads/2021/12/Geopolitics-of-digital-standards-Dec-2021.pdf